

خامسا : المفهوم المحلي والمفهوم القومي :

ان المقاييس التقديرية السابقة للدخل القومي قد تكون مقاييس محلية أو قومية ، فالانتاج الاجمالي مثلا قد يكون ناتجا اجماليا محليا أو قوميا . والانتاج الاجمالي المحلي يعني (مجموع السلع والخدمات المنتجة في خلال سنة معينة في قطر معين من قبل سكان ذلك القطر ، والمقيمين فيه من الاجانب) ، اي انه يشمل (الانتاج المتحقق ضمن الحدود الاقليمية للقطر) .

ولكن الاجانب العاملين في القطر الذين يساهمون في انتاج الناتج المحلي لذلك القطر ، قد يقومون بتحويل بعض دخولهم الى خارجه . وبالمقابل فان بعض سكان القطر العاملين في الخارج قد يحولون بعض دخولهم اليه (الى القطر) . ان اضافة هذه الدخول المحولة الى الناتج المحلي وطرح الدخول المحولة الى الخارج يعطي مقدار الدخل القومي ، أي ان :

الناتج المحلي = السلع + الخدمات (المنتجة داخل القطر)
بينما

الدخل القومي = الناتج المحلي + (الدخول المحولة من الخارج -
الدخول المحولة الى الخارج) .

تجارية ومن اليهم . اما اذا كان المواطن التابع لقطر معين يعيش اغلب وقته في الخارج فلا يعد مقيماً في قطر موطنه الاصلي .

وتعد الهيئات الدبلوماسية والقنصلية ويضمنها البعثات الرسمية وافردا القوات المسلحة التي تقيم في الخارج ، كأنها موجودة ، في نظر البلد الاجنبي ، خارج اقليمه ولذلك لا يخضعون للقانون المحلي . (بموجب العرف والقانون الدولي) . وعلى هذا الاساس فانهم يعتبرون من جملة المقيمين في البلد الذي يتبعونه . ومساهماتهم الانتاجية تعد جزءاً من الناتج المحلي للاقطار التي يقيمون فيها بحكم القانون الدولي (لا بحكم الواقع) .

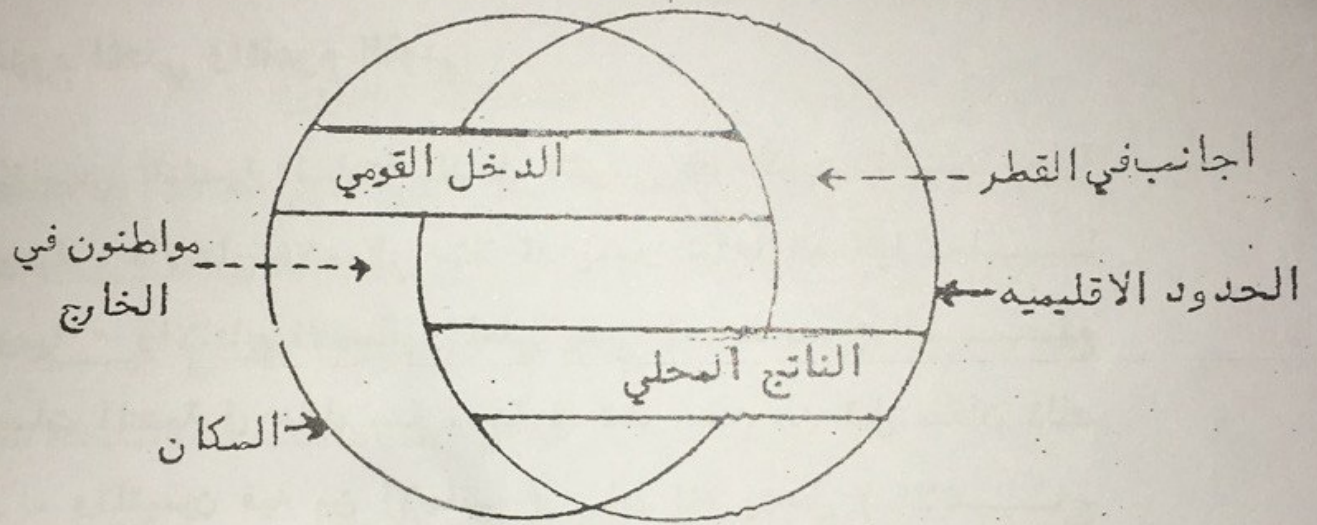
والاجور والرواتب المدفوعة للموظفين المحليين الذين تستخدمهم السفارات والقنصليات والمؤسسات العسكرية الاجنبية تعد مدخولات لأحد عوامل الانتاج ، وتدفعها تلك الجهات ، وتحسب ضمن الناتج القومي وليس المحلي لقطر الموقع . وهذا الحل تمليه اعتبارات القانون الدولي الذي يفترض ان الاماكن التي تشغلها تلك الجهات بحكم الموجودة خارج حدود القطر (حتى تعفى من سريان القوانين المحلية عليها وتمتع بالامتيازات والحصانة اللازمة لاداء وظائفها) . على ان دخل هؤلاء المستخدمين المحليين يمكن ان يعد من قبيل الاثمان لخدمات مصدرة الى الخارج .

ومع ذلك فقد تظهر من الناحية العملية وعند التطبيق حالات عديدة غير مهمة تقع على الحدود ، ويغدو من الصعب ان تحدد صفة بعض الاشخاص ان كانوا يعدون من المقيمين العاديين او يعدون من الاجانب ومن غير المقيمين . وفي مثل هذه الحالات ينظر فيما تفعله الاقطار الاجرى ازاء الوقائع الماثلة ، او ما توصى به او تمارسه الهيئات الدولية الرسمية كصندوق النقد الدولي وغيرها .

والخلاصة في الفرق بين الناتج المحلي والناتج القومي هي في احتساب الدخل الصافي الناشئ من الملكية في الخارج . ويعني الدخل الصافي هنا الرصيد المتبقى بعد طرح الدخل الخارج من الدخل الوارد .

والغالب ان معالجة المسائل المتعلقة بالناتج المحلي والدخل القومي في الحسابات القومية منسجمة مع معالجة هذه المسائل في حسابات ميزان المدفوعات .

أو أن :
 الدخل القومي = الناتج المحلي + (الدخل المحولة الى الداخل -
 الدخل المحولة الى الخارج)
 = الناتج المحلي + صافي الرصيد من الخارج
 والمخطط التالي يوضح فكرة الناتج المحلي والناتج القومي



شكل رقم (٢)

مخطط يبين الحدود الاقليمية للقطر واطار السكان
 والدخل القومي والناتج المحلي

ان الناتج المحلي (او الدخل المحلي) Domestic Product Domestic Income هو مفهوم جغرافي او اقليمي عن مجموع الناتج او الدخل المتولد من الاعمال الانتاجية في قطر معين . اما مفهوم الناتج القومي (او الدخل القومي) فهو مفهوم يتعلق بأصحاب ذلك الناتج (او الدخل) المتولد . والتميز بينهما يستلزم التفريق بين مجموع الناتج في داخل القطر بصرف النظر عن تعود اليه بعض عوامل الانتاج او مدخولاتها ، وبين مجموع الناتج الذي يعود الى الوطنيين في الداخل ، وما يأتيهم ايضاً من المدخولات بسبب العمل او الملكية في الخارج . ويطلق عليهم اصطلاحاً اسم (المقيمين) Residents والمجموع الاول يطلق عليه اسم الناتج المحلي ، والمجموع الثاني يطلق عليه اسم الناتج القومي .

وبعض القيمة ، او الناتج ، او الدخل ، المضاف الى الناتج المحلي او الدخل المحلي يعود لمجهزين اجانب (غير مقيمين) قدموا خدمات عملهم او ملكيتهم في القطر المعني ولا يعود الى الذين يعتبرون من المقيمين في ذلك القطر . وهؤلاء المقيمون الطبيعيون قد يحصلون بالاضافة الى دخلهم الناشئ لهم من عوامل الانتاج المحلية ، على دخل من الخارج . واذا ما عدل مجموع الناتج المحلي تبعاً للتدفقات الخارجة والداخلية ، وذلك بطرح التدفق الى الخارج (لغير المقيمين) ، وازدادة التدفق الى الداخل (للمقيمين) فان الحاصل من ذلك هو مجموع الناتج القومي (او الدخل القومي) . وهكذا يتبين ان مجموع الناتج القومي لا يشير الى مجموع الانتاج الناشئ ضمن حدود القطر ، بل الى مجموع الانتاج في العالم كله ، والذي يعزى الى عوامل الانتاج التي قدمها المقيمون عادة في ذلك القطر .

وقد يكون الفرق بين الناتج المحلي والناتج القومي قليلا اذا كان ما يذهب الى العالم الخارجي من الناتج المحلي لا يتفاوت كثيراً عما يرد منه الى القطر المعني . والواقع ان هذا الفرق قد يكون تبعاً للحال ، مؤسداً لاصطلاحاً ، ويطلق عليه اسم الدخل الصافي من الخارج .

فمثلا القطر الذي توجد في داخله استثمارات اجنبية واسعة ، وليست له استثمارات في الخارج ، او كانت استثمارات في الخارج ضئيلة تكون مدخولاته

الصافية من الملكية في الخارج ذات مؤشر سلبي ، ويكون ناتجه القومي او دخله القومي اصغر من ناتجه المحلي ودخله المحلي .

ومن الملائم ان يشار هنا الى ان مفهوم الاقليم المحلي للقطر لا يقتصر على ارضه المحصورة ضمن حدوده السياسية ، بل يشمل بالاضافة الى ذلك السفن والطائرات التي يديرها ناقلون محليون حتى ان كانت في المياه الاقليمية لقطر آخر او فوق اجوائه . اي ان النشاط الاقتصادي للسفن والطائرات تضاف الى الناتج القومي للقطر الذي يمتلكها .

وتعد السفن جزءاً من رأس المال المحلي للاقطار التي تمتلكها .

اما انشاء المباني التي تستخدمها السفارات والقنصليات والهيئات الدولية فتعد جزءاً من تكوين رأس المال الثابت المحلي لقطر الموقع بصرف النظر عن المالك . وكذلك المباني التي تشتري او تستأجر تظل محسوبة جزءاً من رأس المال الثابت المحلي لقطر الموقع .

والوكالات التجارية Agencies التي تزاوّل الاعمال لشركة اجنبية تعامل معاملة المؤسسات المقيمة في بلد الموقع ، اذا كانت معاملاتها تجري لحسابها الخاص . اما اذا كانت تعمل بصفقتها وكيهه لحساب شركة اجنبية ، فان معاملاتها تصنف تبعاً للقطر الذي يوجد فيه المقر الرئيسي ، وليس تبعاً للقطر الذي توجد فيه الوكالات .

اما الفروع Branches والشركات التابعة Subsidiaries التي يسيطر فيها المركز الرئيس على ١٠٠ في المئة او حوالي ذلك من حصص رأس المال ، فان ارباحها تعزى وتسجل الى المؤسسة الرئيسة ، سواء توزعت تلك الارباح او لم توزع والارباح المتحققة في الخارج اذا لم ترسل الى مستحقيها في الداخل فانها تعتبر جزءاً من الاستثمار الصافي الخارجي Net Investment abroad . وفي حالة الشركة التابعة او الفروع التي تدار من الخارج فان الدخل المتولد لديها يسجل للقطر الذي توجد على ارضه التابعة او الفرع بعد ان يخصم من الدخل المذكور جزء مناسب لسد تكاليف المقر الرئيس .

وعبارة المقيم Resident تشمل الافراد ، والمؤسسات من قبيل الادارات والمصالح الحكومية ، والشركات ، والمنظمات لغير غرض الربح (كالجمعيات والنقابات والاتحادات وما الى ذلك) . وهذه الصفة ، اي صفة المقيم ، تلازم بعض الاشخاص وان وجدوا في الخارج لمدة مؤقتة كالسواح والمسافرين لاغراض